

للدكتور / إبراهيم عطا شعبان

أستاذ الفقه المقارن

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقا

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .. وبعد

فإن الذين يتحدثون عن مزايا الحضارة الحديثة سيجدون خيرها الأصل نابعاً من تعاليم الإسلام ، كما سيجدون شرورها التي تعصف بالمجتمع الإنساني في كل مكان ، مما قام الإسلام بمحاربته ، وإنقاذ البشرية من خطره ، فإذا تباهى الغرب بالدعوة لفظاً عن العدل والحرية والمساواة والإخاء ، فقد سبق الإسلام قولاً وفعلاً إلى ما يتباهى به ، وإذا تحدثوا عن حرية العقل ، أو انطلاق الفكر ، وصيانة الأخلاق واستثمار الأرض ، فلن يأتوا بجديد مما فرضه الإسلام منذ مجيئه ، لأنه ما من فضيلة تدفع إلى رقي البشرية ، وإصلاح الكون إلا تجد دعائمها الوطيدة في قواعد الإسلام ومبادئه.

وإن المتبع لتعاليم الإسلام في القرآن أو السنة يخرج بنتيجة واضحة هي أن الإسلام دين الحياة الذي يلبي حاجات الجسم والروح معا ، حاجات الفرد والمجتمع^(١).

ومن المعلوم أن ديننا كامل وشامل لكل متطلبات الحياة قال الله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً)^(٢). وقال تعالى : (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء)^(٣).

وقد استنبط علماء الإسلام الأوائل من هذا الكتاب العلم الغزير الذي غطي حاجاتهم ، وقعدوا منه القواعد العلمية التي يسترشد بها من جاء بعدهم ، ولا يزال القرآن يشتمل على بيان حكم كل نازلة إلى يوم القيامة ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسره وتبينه ، وبالرجوع إليها وتدبرها نحصل على العلم الغزير والفقه الكثير ، لأنها

وحى من عند الله^(٤) قال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى)^(٥).

وهكذا بعلم الكتاب والسنة والاسترشاد بعلم السلف تحل المشكلات وتحصل الهداية التامة وقد قال عز من قائل : فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى^(٦).

في وسط هذا الصخب الحادث حالياً بشأن تجديد الخطاب الديني نلاحظ على الحوارات المطروحة محاولة المجاملة للطروحات السياسية الأمريكية التي تنشر من خلال وسائل إعلامهم مما يفقد ديننا جوهره المعصوم الآتي من لدن الله تعالى بالأسلوب الإلهي. من هنا فإننا نرى أنه يجب الالتزام بالثوابت الإسلامية لا هدمها يدعوى التطوير أو التجديد أو التنوير^(٧).

وفي هذا يقول العلامة الدكتور يوسف القرضاوى :

فإن كثيراً من المسلمين ظلموا الإسلام ظلماً مبيناً ، ومسخوه مسخاً شائهاً. فمن الناس من يريد أن يفسر الإسلام تفسيراً يجعله (طبعة عربية) من الحضارة الغربية ، فهو يريد أن يأخذ الحضارة الغربية بكل قيمها وتصوراتها وأوضاعها ، ولكن بعد أن يخلع عن رأسها (القبة) ليضع مكانها (العمامة) وبهذا يغدو (الخواجة) الأوربي أو الأمريكي. المادي النفعي الدنيوي (شيخاً) عربياً مسلماً^(٨).

وإذا كان هذا البحث سيتناول الإسلام والتجديد فيني بصدق لا أستطيع أن أتناول الموضوع من كل جوانبه بالتفصيل ، فذلك شأن الكتب والمطولات ... وحسي هنا أن أشير إلى النقاط الأساسية إجمالاً ثم أقف بالتفصيل عند النقاط الهامة التي أراها. ضرورة أكثر من غيرها.

وعليه جعلت بحثي في تمهيد ومبحثين على النحو التالي :

خطة البحث

- مقدمة

- تمهيد

- المبحث الأول : ماهية التجديد وأدلة مشروعيته.

المطلب الأول : ماهية التجديد

المطلب الثاني : أدلة مشروعية التجديد.

- المبحث الثاني : مظاهر وآليات التجديد في الإسلام.

المطلب الأول : الصياغة المعجزة

المطلب الثاني : تبديل الأحكام بتبديل المصالح.

المطلب الثالث : سعة منطقة العفو المتروكة قصداً في التشريع.

المطلب الرابع : الدعوة إلى احترام العمران وعدم الفساد.

تمهيد

إن الإسلام يقوم على شعبتين أساسيتين ، هما العقيدة والشرعية ، ولا توجد حقيقة الإسلام ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت الشعبتان حظهما من التحقق والوجود ، في عقل الإنسان وقلبه وحياته.

والعقيدة هي الجانب النظري الذي يطلب الإيمان به أولاً وقبل كل شئ إيماناً لا يرقى إليه شك ، ولا تؤثر فيه شبهة .

والشرعية هي النظم التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في علاقته بربه وعلاقته بنفسه ، وعلاقته بأخيه المسلم ، وعلاقته بأخيه الإنسان ، وعلاقته بالكون وعلاقته بالحياة عامة.^(٩)

والعقيدة في الوضع الإسلامي هي الأصل الذي تبني عليه الشرعية ، والشرعية أثر تستتبعه العقيدة ، ومن ثم فلا وجود للشرعية في الإسلام إلا بوجود العقيدة ، كما لا ازدهار للشرعية إلا في ظل العقيدة .

أحكام الشرعية لا تتجزأ ولا تقبل الانفصال

والإسلام يحتم تعاقب وتآزر الشرعية والعقيدة ، بحيث لا تنفرد إحداها عن الآخر. وعليه فمن آمن بالعقيدة ، وألغى الشرعية ، أو أخذ بالشرعية وأهدر العقيدة، لا يكون مسلماً عند الله ، ولا سالكا في حكم الإسلام سبيل النجاة^(١٠).

وإن نصوص الشريعة نفسها تمنع من العمل ببعضها ، وإهمال البعض الآخر كما تمنع من الإيمان ببعضها والكفر ببعض ، وتوجب العمل بكل أحكامها ، والإيمان إيماناً تاماً بكل ما جاءت به ^(١١).

والشريعة بأحكامها تغطي جميع الحوادث الواقعة والممكنة الوقوع فهي تستجيب إلى جميع الاحتياجات التشريعية في كل زمان ومكان. ولذا يقرر فقهاء الشريعة الإسلامية في شتى المناسبات ، أنه لا يمكن أن تقع واقعة في حاضر الزمن ومستقبله دون أن يكون لها حكم في الشرع الإسلامي مستند على نص أو إلى قياس ، أو دليل اجتهادي آخر صحيح بحيث يدخل تحت الأحكام الخمسة : الإيجاب أو الندب ، أو الإباحة أو الكراهة أو التحريم. ^(١٢)

ولقد كانت هذه الشريعة أساس التشريع والقضاء والفتوى في العالم الإسلامي كله قريب من ثلاثة عشر قرناً ، دخلت فيها مختلف البيئات ، وحكمت فيها شتى الأجناس ، فما ضاق ذرعها بجديد ، ولا قعدت عن الوفاء بمطلب ، بل كان عندها لكل مشكلة علاج ، ولكل حادثة حديث ^(١٣)

وما حدثنا التاريخ أن المسلمين في عصر من تلك العصور استمدوا قانوناً من تشريع غيرهم ، بل كلما فتح الله للمسلمين أرضاً فتح العلماء للتشريع أبواباً من الاجتهاد والاستنباط ، وما ضاقت القوانين الشرعية عن حاجة ، ولا قصرت عن مصلحة ، ولا اصطدمت مع مصالح مسلم أو يهودي أو نصراني ، بل عاشوا في ظل عدالتها وتسامحها في أمن واطمئنان بصورة منقطعة النظير ^(١٤).

وفي هذا البحث ننظر في عجالة كيف وبأى الطرق يمكن أن تستجيب الشريعة الإسلامية وأصولها الثابتة لحاجات المجتمعات المتطورة في كل زمان ومكان. أو كيف اتسعت هذه الشريعة لأحداث العصور المختلفة والبيئات المتنوعة ، وكيف تستطيع أن تواجه التطور ، وتعالج كل جديد بما يفي بمصالح الخلق ، وبحقق مقاصد الشرع ، ولا يغفل العصر ؟

المبحث الأول

ماهية التجديد وأدلة مشروعيته

تمهيد : ينبغي لكل من أراد بحث موضوع من الموضوعات أن يتصور معناه أولاً ليكون على بصيرة فيما يبحثه ويطلبه ، وأن يميز بينه وبين غيره مما يتشابه معه ، حتى لا يكون سعيه عبثاً ، ويعرف أدلته الشرعية ليكون بحثه موثقاً ، وكلامه معتمداً.

وعلى ذلك نبحت ماهية التجديد ثم نتكلم عن أدلة مشروعيته ونخصص لكل موضوع مطلباً.

المطلب الأول : ماهية التجديد

تمهيد : يتعين علينا أن نحرر معنى التجديد حتى ندخل البيوت من أبوابها ، فإذا عرفنا معناه ودققنا النظر تفتحت أمامنا المشاكل في هذه القضية واستخلصنا الحق ، وعرفنا أين نضع خطانا حتى لا تلتوي علينا السبل ونظل في تيه لا خلاص منه.

التجديد في الفقه : التجديد إذا رجعنا إلى معناه في اللغة أو معناه في الاصطلاح نراه يتركز على التحديث.

والتجديد في حقيقته آلية عمل ، ومن ثم فإن قيمته الكبرى ترجع إلى أساسه الذي يقوم عليه ، ومادته التي يصطبغ بها .

فلفظ التجديد في اللغة مصدر : جَدَّد ، والجديد خلاف القديم ، ومنه : جَدَّد وضوءه ، أو عهده أو ثوبه : أي صَيَّرَه جديداً^(١٥).

واستجد الشيء صار جديداً ، واستجد الشيء استحدثه وصيره جديداً^(١٦) .
والجديدان الليل والنهار^(١٧).

والتجديد في الاصطلاح : لا يخرج عن المعنى اللغوي ويمكننا تعريفه بأنه : استحداث أمر لموجب شرعي فالتجديد الذي نقصده هنا هو ما يكون الناس بحاجة إليه ويقره الشرع . كما أن التجديد والتطور له مفهومه الخاص عند كل قوم ، وعند كل معتقد . فالتجديد عند أهل الغرب يختلف مفهومه عن المفهوم السائد عند المسلمين .

فالتجديد هو التطور النافع ، وهو سنة الحياة ، وضمان استمرارها على نحو يمنع

التخلف ويوفر النجاح^(١٨). وكل جديد مستحدث ينبغي معرفة حكمه الشرعي. وموقف الإسلام منه بصورة واضحة بينة مدعومة بالدليل عن طريق أهل الذكر من العلماء المتخصصين ، قال تعالى : فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " (١٩).

هذا هو التجديد بمفهومه المحدد ناقصه على ما هو نافع ومثمر ، لكن التجديد بمفهومه العام الشامل يتضمن ما فيه نفع وما فيه ضرر ، فالتجديد يعنى التطور الذي هو الانتقال من طور إلى آخر سواء أكان أفضل منه أم دونه . ويجرى التطور في الأفكار العقائدية وسائر القيم والمفاهيم^(٢٠).

وقد يكون التجديد والتطور بإدخال ما يشوه الفكر الصحيح ويسئ إليه، كما يكون بتنقية الفكر الصحيح من هذا الذي أدخل عليه. وقد يكون التجديد بأن يعيد الإنسان تنظيم حياته، وأن يستأنف مع ربه علاقة أفضل وعملا أكمل^(٢١) وإن تجدد الحياة يتبع قبل كل شئ من داخل النفس.

وعلى ذلك فالتجديد كلمة مطاطة قابلة لأكثر من تفسير^(٢٢). فكل شخص ينظر إليه من زاويته الخاصة حسب ما يقع على نظره ، أو يهديه إليه تفكيره.

فمن العقول ما ينفذ إلى صميم الأشياء ويحيط بها من جميع جوانبها ، فيصل إلى حقيقتها ، ومنها ما يظل سطحيًا لا يدرك إلا الظواهر.

من هنا نعلم أن التجديد والتطور قد يكون سليما تكامليا ، وقد يكون فساداً تنتقل فيه حياة الناس من حسن إلى سئ ، ومن صحيح إلى فاسد ، ومن خير إلى شر في العادات والأوضاع والسلوك والقيم التي يتبنونها^(٢٣).

كما أن التجديد له مفهوم خاص عند الغربيين فهو يعنى التطور ، والتطور هو الأساس لأنه يعنى السير إلى الأفضل ، والتطور ضد الثبات أو الجمود، وعلى ذلك فالثابت عندهم يعنى التخلف والجمود ، ومن هنا لم يقف التجديد عندهم عند دائرة الماديات ، بل تعداه ليشمل العقائد والقيم ليكون الأصل فيها التطور والتجديد ، أى التغيير للأحسن.

وكان لهذا المفهوم دوافعه لما كانت الكنيسة قد حصرت شئون الحياة في دائرة كتبها وفكر رجالها ، على أنها ثوابت تتغير ، وأن من أحدث في شئ من قضايا الفكر أو

القيم فقد خرف لخروجه عن الحق.

وقد نقلت هذه اللوثة الفكرية في التجديد على البيئة الإسلامية فنودي بالتغيير في كل شئ ، ولكل شئ ، فأحدثت فسادا فكريا وتشتتا في المواقف وتشددا نتج عنه حركتان : حركة تائهة تصيح التطور ، التجديد ، التغيير ، الانطلاق.

وحركة رد فعل لها تمثلت في انكماش على ماهو قائم كله ، مما يقبل التطور أولا يقبله. (٢٤)

والواقع أن الوجود البشري قائم من خلال عنصريين الثبات والتطور معا : الثبات على الثوابت وهي الأسس التي ينطلق منها ويرتبط بها ويؤوب إليها ، وهي ثوابت في فطرته الإنسانية ، ومقومات دينه الإسلامي . وعليها تبنى شخصية المسلم. والتطور في مجال التغييرات التي تجرى فيها الحركة الإنسانية فكراً وحياة وملبسا ومركبا ومطعما ومسكنا واقتصاداً وسياسة ومهنأ ... إلخ. على أن يكون ذلك في ضوء ثوابت فطرته وإسلامه.

وهذا تكون حركة الإنسان منطلقة باتزان ، وحياته متطورة على هدى ، وعلى أساس هذا التجديد ، إذا وضحت عناصر الثبات فيه ، وعناصر التطور ، تُحل مشاكل كثيرة عويصة ، مازال يتعثر بسببها الفكر لدى المسلمين اليوم : مثل الأصالة والمعاصرة ، التراث والواقع ، ونحوها. (٢٥)

ومن هنا نقول إن التجديد يعنى التقدم ، لا التأخر ، والتقدم الذي يطلبه الإسلام للحياة ، تقدم متكامل ، روحي ومادي ، أخلاقي وعمراني ، دنيوي وأخروي ، علمي وإيماني ، ولا يوجد أي تعارض بين هذه المتقابلات بل هو يجمع بينها في توازن واتساق.

إنه تقدم في الأهداف والغايات ، وتقدم في الوسائل والأساليب معا ، فالإسلام لم يكتف بأن ربط المسلم بأفضل الغايات ، وأرفع المقاصد ولكنه ايضا هداه إلى اتخاذ أمثل الوسائل ، وأحسن الأساليب في الوصول إلى تحقيق مقاصده وأهدافه فالإسلام أحرص ما يكون على نظافة الوسيلة ، حرصه على شرف الغاية، ولا يقبل بحال الوصول إلى الغايات النبيلة بوسائل خسيسة أو قدرة ، بل هو يرفض الوصول إلى الحق بطريق الباطل ، يرفض

أكل الربا وكسب الحرام لبناء المساجد ، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً^(٢٦).

هذا ولن تستطيع الأمة الإسلامية أن تقوم بدورها في إنقاذ البشرية من سعار الحضارة المادية إذا أصابها هي من شرورها وشرورها ما أصاب الآخرين من أدواء المادية والإباحية والنفعية ، والأنانية.

لهذا كان على هذه الأمة وهي تجدد أن تحصن نفسها بالإسلام ، وأن تجدد شبابها بالإيمان ، وأن تعرض عما تشكو منه حضارة اليوم من أوصاب وأمراض وأن تنصر الله لينصرها الله ، ويمكن لها في الأرض ، ويحقق لها وعده^(٢٧) قال تعالى : ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز ، الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور^(٢٨).

فتحصيل ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية فرض كفاية ، وكذلك ما احتاجوا إليه من غير العلوم الشرعية التي هي سبب قيام مصالح الدنيا^(٢٩). قال تعالى : ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبغتم الشيطان إلا قليلاً^(٣٠).

فأولوا الأمر هم العلماء المجتهدون ، لأن المجتهد يلزمه تجديد الاجتهاد لوقوع الحادثة ، ولا سيما إذا كانت جديدة^(٣١).

ويجب على الأمة لكي تجدد أن تعمل على إيجاد عقلية واعية قادرة على التجديد في دائرة الحياة البشرية مع الوعي بثوابت إسلامها ومتغيراته ، وسيحقق هذا الوعي قدرة على الاستثمار الصحيح لإيجابيات العصر الحاضر من خلال فرز راشد بين ما يسوغ للأمة أخذه ، وما لا يسوغ لها أخذه ، وتوظيف لما أخذ من الجهود البشرية في إطار ثقافتنا وهويتنا الخاصة ، عبر هضم علمي لأساسيات تلك المعارف والمنشآت ، لا مجرد حشدوا استهلاك^(٣٢).

ولما كان المجتمع المسلم لا يعيش منعزلاً عن غيره من المجتمعات فيستطيع أن يقتبس منها ويتفجع بما لديها ، من معارف وخبرات ومهارات ، لا تضر بكيانه المادي والمعنوي ، لأن العلم المحض وما يتفرع عنه من مكتشفات وأجهزة وأدوات ومخترعات ، لا جنسية له ، ولا لون

له ، إنه كالماء ، يأخذ لون الإناء الذي يوضع فيه (٣٣).

وحيثما توجد هذه العقلية الراحية تكون عندئذ قادرة على معرفة دورها وقيمتها في الخريطة الحضارية للأمة ، مما يجعلها تسهم في موقعها بصفاتها لبنة في بناء النهوض الحضاري للأمة (٣٤).

إن من البديهيات التي لا تقبل المراء والجدل أن في الكون والحياة حقائق واقعية ثابتة في النواميس الطبيعية والفطرة والغرائز البشرية ، ولا يعترها تغير أو تطور كثبات نظام الكواكب في الفضاء.

ومثل هذا الثبات في كثير من شئون الحياة البشرية. كنفع العلم ووجوب تحصيله بكل وسيلة ، وسيادة النظام العادل في الحياة الاجتماعية ، وضرر الخيانة وكل ما يهدم الثقة وأمثال ذلك كثير من المفاهيم والقيم الأساسية التي تتصف بالثبات والخلود مادامت الحياة البشرية قائمة على وجه الأرض.

فلا يمكن أن يأتي يوم تتطور فيه هذه المفاهيم والقيم فيصبح الجهل أفضل من العلم ، ويصبح الظلم خيراً من العدل ، إلى غير ذلك من صور الانقلاب والانعكاس في القيم بالنظر الإنساني (٣٥).

فشأن الإنسان وشأن الكون ثابت وتغير في آن واحد ، ولكنه ثبات في الكليات والجوهر ، وتغير في الجزئيات والمظهر (٣٦).

من هنا فإنه يجب الالتزام بالثوابت الإسلامية لاهدمها بدعوى التطوير أو التجديد أو التنوير (٣٧).

فالدين ليس رأياً بشرياً بل هو تنزيل من حكيم حميد. وقد قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه :

" لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه (رواه أبو داود) (٣٨).

فوالدين ليس رأياً ، وليس بالرأي . فالإنسان لا يرى بعقله ومنطقه إلا الشكل والظاهر ، أما بواطن الأمور ، وأسرار الكلمات وحكمة الأوضاع المحددة. لا يحيط بها إلا

الله ، وكل ذلك إذا لم يكشف الله عنه أو عن بعضه ، فإننا لا نصل إليه بمنطق البشر^(٣٩) .
ومما ينبغي التنبه له أن الأديان السماوية وعلى رأسها الإسلام لا يعترىها التجديد
والتطوير في ذاتها مجال ، لارتباطها بنصوص لا تتغير وإنما التطور يعترى فهم الناس لحقيقة
الأحكام وغايتها^(٤٠) .

وإذا كانت في عصور الجُمود والتخلف قد تسَلَّلت بعض المفاهيم التي تخالف
طبيعة الإسلام فإنه ينبغي التوجيه إلى التخلص منها وتنقية الدين مما لصق به مما هو غريب
عنه وبذا يكون المفهوم من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الله يبعث لهذه الأمة
على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها^(٤١) .

وإن التجديد المقصود هو تخليص الدين من الشوائب التي تلحقه وإعادةه إلى
أصلاته فالتجديد هو سنة الحياة ، وقانون الوجود ، ومن ثم فهو يشمل كل مافي الوجود ،
حتى أن كل خلايا جسم الإنسان نفسه تتجدد ، فالتجديد ليس بدعة عصرية ، أو استجابة
لضغوط خارجية كما يشاع بين الحين والآخر ، ولكن التجديد مبدأ إسلامي أقرت به
الشريعة الإسلامية ، وجعلت له آلية خاصة به وهي "الاجتهاد" الذي هو استخدام للعقل
الإنساني لبيان موقف الشرع الإسلامي فيما يستجد من أمور وقضايا ، كما أن التجديد
لا يعنى التنازل عن ثوابت الدين ، إذ أن التجديد يقتصر على الفروع وليس الأصول^(٤٢) .
والإسلام يقر التجديد والتطور الحميد ويتقبله لأنه يتفق مع حكم الشارع
وقصده ، وينبذ كل جديد وتطور خبيث هدام ، لأنه بعيد عن قصد الشارع ومخالف
لحكمه ، وقد علمنا أن الإسلام فتح للعقل مجال التفكير الحر ، ووجه الإنسان إلى الانتفاع
بما خلق الله من كل ما من شأنه أن يصلح حاله ويسعد المجتمع في نطاق نصوص الشرع
وقواعده العامة^(٤٣) .

ونؤكد مرة أخرى أن التجديد والتطور النافع سنة الحياة وضمان الاستمرار على نحو
يمنع التخلف ويوفر النجاح وكل جديد مستحدث ينبغي معرفة حكم الله فيه وموقف الإسلام
منه بصورة واضحة بينة مدعمة بالدليل لأن الذي يطلب العلم بلا حجة مثله كما يقول الإمام
الشافعي^(٤٤) " كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلذغه وهو لا يدري" ،

وفي عصرنا الحالي ، عصر تجدد الحوادث وتدفق المشكلات وتعقد المعاملات ، هناك قضايا كثيرة ومتعددة تستدعي حلولاً شرعية ولا ملجأ لها غير الاجتهاد الذي عن طريقه يظل الإسلام ملبياً لحاجات العصر متجدداً مع تجدد الوقائع والحوادث^(٤٥).

المطلب الثاني : حكم التجديد وأدلة مشروعية

تمهيد : الكثير يبادر إلى القول بتحريم كل جديد مستحدث ، والقول بالتحريم لا يكلف القائل به جهداً ، لذا ينبغي معرفة حكم الله فيه وموقف الإسلام منه بصورة واضحة بينة مدعمة بالدليل. والواقع أن الحكم الشرعي للتجديد يختلف باختلاف موضعه ، فتجديد الاجتهاد مثلاً واجب لمسيرة الحياة المتطورة ، وسد حاجات الناس والوفاء بمتطلبات العصر^(٤٦) وتجديد عقد النكاح بعد الطلاق قبل الدخول واجب ، وتجديد الرضوء سنة عند جمهور الفقهاء ، وكذا تجديد الماء لمسح الأذنين ، وتجديد الفتوى بغير علم حرام وهكذا يختلف حكم التجديد باختلاف موضعه ، فقد يكون واجباً ، وقد يكون مندوباً ، وقد يكون مباحاً ، وقد يكون مكروهاً أو محرماً بحسب الأحوال^(٤٧).

وعلى ذلك فلا يمكن أن تقع واقعة في حاضر الزمن ومستقبله دون أن يكون لها حكم في الشرع الإسلامي مستند إلى نص أو إلى قياس أو دليل اجتهادي آخر صحيح بحيث يدخل تحت الأحكام الخمسة : الإيجاب أو الندب أو الإباحة أو الكراهة أو التحريم^(٤٨).

أدلة مشروعية التجديد

(أ) من القرآن الكريم :

١- قال تعالى : " ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " (النساء الآية ٨٣).

(وإلى أولى الأمر منهم) هم أهل العلم والعقول الراجحة الذين يرجعون إليهم في أمورهم. ووجه الدلالة من هذه الآية أن الله عطف أولى الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم في وجوب الرد إليهم ورتب على ذلك حكم الشرع بطريق الاستنباط.

ويقول الإمام الشوكاني معلقاً على قوله تعالى : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم)

أي يستخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم^(٤٩).

٢- وقال تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (سورة النحل الآية ٤٣).

٣- وقال تعالى "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون" (سورة التوبة الآية ١٢٢)

فلا يطلب من كل مسلم أن يكون فقيها من فقهاء الشريعة فإذا لم يكن عالماً بها وجب عليه سؤال العلماء ، وهم أهل الذكر وأصحاب الشأن الذين يقومون بهذا الواجب الكفائي عن الأمة الإسلامية .

(ب) من السنة

١- قال صلى الله عليه وسلم " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها " (٥٠).

وإن التجديد المقصود هو تخلص الدين من الشوائب التي تلحقه وإعادته إلى أصالته (٥١).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي قواماً على أمر الله ، لا يضرها من خالفها) (٥٢).

وأخرجه الحاكم في مستدركه عن عمر رضي الله عنه بلفظ : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة) (٥٣).

والطائفة في هذا الحديث هم المجتهدون في الأحكام الشرعية وأمر الله هو شرعه ودينه، فقد أخبر صلى الله عليه وسلم باستمرار الحق إلى قرب انتهاء الدنيا، وذلك لئلا تخلو الأرض من قائم لله بالحجة. (٥٤)

٣- " إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد " (٥٥)

ففي كل جديد مستحدث حكم معين لله تعالى عليه أمارة من وجدها أصاب، ومن فقدتها أخطأ ولم يأثم (٥٦).

المبحث الثاني

مظاهر التجديد في الإسلام وآلياته

تمهيد : كيف يستجيب الإسلام لحاجات الحياة المتطورة في تطور سليم وتجديد قويم؟ هذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

إن الشريعة الإسلامية تستجيب مبادئها إلى جميع حاجات التطور التكاملي وهو التطور السليم ، والتجديد القويم. وقد أتى الإسلام بأحكام ومقررات أساسية ثابتة في النواحي ذات القيم الثابتة التي لا يتصور أن يعثرها تطوير في الحياة العادية الطبيعية تنعكس وترسخ في المجتمع قيمها ، ويصبح هذا الترسخ هو الأساس المعترف.

ولكن يمكن في الظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية تغيير هذا الترسخ فيصبح الكذب في خبر مثلاً طريقاً وحيدة للنجاة أو إنقاذ الغير من ظلم فادح. ويصبح أخذ مال الغير بدون إذنه سبيلاً وحيداً لإنقاذ جائع من الموت جوعاً ، وتصبح قسوة القضاء في العقاب الزاجر هو الوسيلة الحتمية لصيانة الأمن وحفظ النظام في حالات الفوضى ونحو ذلك^(٥٧).

لقد أراد الله سبحانه وتعالى للشريعة عبر الزمان وللأمة القائمة عليها أن تتحدد وتميز في معناها ، ومبناها ، في حقيقتها وصورها ، حتى تكون منارة حق دائم يأوي إليها كل راغب في الحق من البشر الشاردين ، وحتى تكون كيانه ذا شخصية واضحة تماماً تحمل طبيعة الوحي ، وصبغة الله تعالى فلا تختلط خطوطها في غيرها. لذلك جاءت بمصطلحاتها وصيغها المميزة لها ، وأساليبها المتنوعة وآلياتها المتجددة وهي كثيرة نذكر منها ما يلي^(٥٨) :-

المطلب الأول : الصياغة المعجزة

لقد صيغت التكاليف في الشريعة الإسلامية على نمط متفرد معجز من فنون القول وأساليب الأداء ، وكان تجديداً فذاً خالف به طرائق القوانين الجامدة ، وأساليبها الجافة ، وذلك بدقة الألفاظ التراكمية التشريعية وإحكامها على الوجه المناسب للثبات والمرونة والسعة. وفيما يلي نوضح ذلك .

أولاً : الثبات : ففي كل موطن أراد الله تعالى لحكمه الثبات والدوام أتى فيه باللفظ التفصيلي ، المحدد ، الصريح الذي لا يحتمل غير ظاهره كآيات التحريم في مواضعها المتعددة^(٥٩). مثل آية المحرمات من النساء في قوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ..)^(٦٠).

ويدخل في هذا الباب شئون العبادات ، وآيات المواريث والحدود ، والقصاص ، والطلاق والعدة وغيرها من شئون الأسرة التي تلتزم التحديد ، والتنويع ، والتخصيص والتقيد في صياغتها ، فعولجت أحكامها بالتفصيل سداً لباب الابتداع والتحريف في أمور العبادة وحسماً للتراع والصراع في أمور الأسرة ، وإرساء لدعائم الاستقرار في الجانبين معا وهما أخطر أمور الحياة ، فلم يترك المولي سبحانه مصالح عباده لتقلبات الأهواء رحمة بهم وهداية لهم. فهذه التشريعات بيان من الله وهداية ، وتطهير وحماية ، وتخفيف من المولي ورعاية ، وإلا هلك الإنسان بين جهله وشهوته^(٦١).

أما ما كان متعلقاً بالأساليب والوسائل أو في الحالات الضرورية الاستثنائية فقد فتح الإسلام باب التحديد ، والترخيص ، والمعذرة ، وتقرر في فقهه بدلالة النصوص : أن الضرورات تبيح المحظورات بالقدر الذي يندفع به الاضطراب.

وبالمثال يتضح المقال : ففي الشئون الدستورية مثلاً وسواها في نواحي التشريع، فقد أوجب الإسلام في نصوصه الأساسية أن يكون للأمة حاكم مسئول عن كل شئ من شئونها ، وأن تكون شئون الحكم كلها بينه وبين الأمة شورى لا يستبد فيها برأى أو تصرف ، ولو كان هو الحاكم الأعلى . قال تعالى : "وأمرهم شورى بينهم"^(٦٢).

وعلى هذا مضت سنة الأولين من الخلفاء الراشدين ، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذه غاية يجب لتحقيقها وسائل ، وطرائق ، لم تحددها النصوص ، لأن تحديدها يجمدها على حال فيأتي زمن قد لا تبقى فيه الوسائل والطرائق القديمة هي الأصلح ، فقد تتطور الأوضاع والوسائل والأعراف نتيجة للتجارب المتعاقبة ، ومقاييسه الحسن بالمساوى في كل شأن ، فترى الأمة أن الحكم بطريقة الشورى يتحقق بصورة أفضل من النظام الرئاسي ، أو النظام

النيابي (البرلماني) أو الملكي الدستوري ، وبطريقة جمع السلطات الثلاث أو تفريقها ، فكل هذه الأساليب مقبول مادام يتحقق فيه الشورى الصحيحة ، واشتراك الراعي والرعية في الرأي دون استبداد فردي ، أو ميراث في الحكم ، بل يجب اختيار الشخص الأصلح الأقدر في كل موضوع بحسبه ^(٦٣) وفي ذلك يقول الإمام الماوردي : ^(٦٤)

" فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته ، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه ، فإن أجاب إليها بايعوه عليها ، وانعقدت ببيعتهم له الإمامة ، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته ، وإن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها ، لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار ، وعدل عنه إلى من سواه من مستحقيها . فلو تكافأ في شروط الإمامة اثنان قدم لها اختيارا أسنهما ، وإن لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطا ، فإن بويع أصغرهما سنا جاز ، ولو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع روعى في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت ، فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة ادعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق ، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق " ^(٦٥) .

فلاحظ هنا أن التمييز بين المتقدمين للإمامة يتوقف في الاختيار على ما يوجبه الوقت ، فيقدم من تكون الحاجة ماسة إليه كما مثل الإمام الماوردي في الأعلم والأشجع .

المهم في ذلك ألا يفرض على الناس حاكم لم يختاروه ، ولم يتشاوروا فيه ، وألا يستبد رئيس بالأمر دون مرعوسيه ولا يعتبر نفسه إلها يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، ولا يسأل عما يفعل " ^(٦٦) .

ثبات وتغير في تولي الوظائف :

وعلى ذلك ففي شئون تولي الوظائف العامة ثبات وتغير ، فالتغير والتحديد ينصب فقط على الوسائل والأساليب والفروع أما الجوهر والمضمون فلا يعتريه التغير أو التجديد .

فالمبدأ الثابت الذي لا يقبل التطور في تولية العمل في الشئون العامة هو ما نبه إليه الرسول صلى الله عليه وسلم من أن تولية إنسان عملاً عاماً من أعمال الدولة مع وجود من هو أصلح لهذا العمل منه يعتبر خيانة لله وللرسول وجماعة المسلمين قال صلى الله عليه وسلم :
" من استعمل رجلاً من عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين " (٦٧)

وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضرب بيده على منكبي ، ثم قال : " يا أبا ذر : إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها " رواه مسلم (٦٨).
قال السنوى في شرحه : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف ، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزى بالخزى يوم القيامة . وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها " (٦٩).

ويدخل تحت هذا التحذير من النبي صلى الله عليه وسلم كل من له ضلع في تولية أو توظيف ما ، حتى صوت الناخب في عصرنا الحاضر الذي يعطيه لأحد المرشحين ، ولو لم يتوقف نجاح المرشح على هذا الصوت ، فالمهم تحقيق هذا المبدأ العام ولا يهم بعد ذلك نوع النظام الذي يؤدي إلى تحقيقه بصورة أفضل ورقابة أكمل ، بحسب ظروف البيئة والزمان ، وسائر الأوضاع والملاسات الداخلية والخارجية (٧٠).

وقد قال صلى الله عليه وسلم : إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة فقال : وكيف إضاعته ؟ قال : إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة " (٧١).

فلا يسند منصب إلا لمن هو أحق به ، فلا يتولى أمر الناس من لا يصلح لهذا الأمر كتسليم الجاهل أمور التعليم أو تولية غير الطبيب أمور الصحة ، أو تولية الخائن أو سئ السمعة الأمور المالية.

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أنه إذا وقع هذا الأمر وساد بين الناس فهذا دليل وبرهان على قرب قيام الساعة.

وحقا إذا سُلمت مقاليد الأمور إلى الجهال والأشرار فباطن الأرض خير للناس من ظهرها.

ويقول الشيخ محمد الغزالي في ذلك : " والأمانة تقتضى بأن نصطفي للأعمال أحسن الناس قياما بها ، فإذا ملنا عنه لغيره - لهوى أو رشوة أو قرابة - فقد ارتكبنا بتنحية القادر وتولية العاجز خيانة فادحة " (٧٢).

وهذا مظهر من مظاهر الفساد الذي سوف يقع في آخر الزمان كما أخبر بذلك الصادق المصدوق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق.

ثانياً : المرونة والسعة

لقد أودع الله شريعته مرونة عجيبة جعلتها تتسع لمعالجة كل جديد ، بغير عنت ولا إرهاق وفيما يلي نبين مظاهر هذه المرونة والسعة.

وهذا ضرب آخر من الصياغة المعجزة للمعانى التي أراد الله تعالى أن يضعها لعباده على وجه السعة ، فيأتى باللفظ أو التركيب التشريعي مطلقا ، أو حمالا ذا وجوه يتسع بمرونته الفائقة للمصالح المتعددة ، والمتجددة ، فكل ما كان يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص والأحوال والعوائد ، ساق المولى لعباده تشريعه فيه على هيئة الأصل الكلى الذي يتحدد به المعنى الإجمالى الملزم ، ثم يكون للأمة المسلمة بعد ذلك حرية واسعة في اختيار أساليب التطبيق ، ووسائل التنفيذ ، مقيدة بقواعد الشريعة العامة وضوابطها الكلية (٧٣).

وهذا النوع من المتغيرات والمستجدات علم الله تعالى أنه لا مصلحة في تثبيته ، بل في التثبيت مضرة محققة ، لأن هذا النوع في الغالب يرجع على الصور والأشكال ، أكثر من رجوعه إلى الحقائق والمبادئ التي تقتضى التثبيت ، ومن هنا لما كانت طبيعة هذا النوع تقتضى التغير والتجدد والانتقال. فلهذا تركه الله عز وجل لاجتهاد العلماء ، ومن يستعينون به من أهل الخبرة (٧٤) ليحققوا للمسلمين أوفي مصلحة يقتضيها الزمان أو المكان أو الأحوال في إطار قواعد مرنة وحدود ضابطة (٧٥) وبالمثال يتضح المقال :

شئون العدل :

ومثل ذلك ما جاءت به النصوص من الكتاب والسنة من الأمر بالعدل في الحكم قال

تعالى : "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (٧٦).
وأن يكون الحكم بما أنزل الله قال تعالى : " وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم" (٧٧).

ولكن كيف يكون الحكم أو القضاء ؟ أيكون القضاء عاما أم مخصصا ؟ أيكون على درجة أم على درجتين أو أكثر ؟ أيكون القاضي فرداً أم يضم إليه غيره في القضايا المهمة ؟ كل هذا لم تفصل فيه النصوص وترك للاجتهاد مع تطور الزمن ، يختار فيه الأئمة ما هو صالح للأمة بحسب الزمان والمكان مادام يحقق الغاية الشرعية المقصودة (٧٨).

وفي ذلك يقول ابن القيم :

" فعموم الولايات وخصوصها ، وما يستفيده المتولى بالولاية : يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف ، وليس لذلك حد في الشرع. فقد يدخل في ولاية القضاء - في بعض الأزمنة والأمكنة - ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر ، وبالعكس . وكذلك الحسبة ، وولاية المال. وجميع هذه الولايات في الأصل ولايات دينية ومناصب شرعية - فمن عدل في ولاية من هذه الولايات ، وساسها بعلم وعدل ، واطاع الله ورسوله بحسب الإمكان ، فهو من الأمراء الأبرار العادلين . ومن حكم فيها بجهل وظلم فهو من الظالمين المعتدين" (٧٩).

فالشريعة الإسلامية لا يضيق صدرها بأى نظام عصرى للتقاضى من شأنه أن يحقق العدل ويوفر الثقة والطمأنينة لدى المتنازعين ، ويدخل في ذلك ما استحدثه التقدم العلمى من وسائل الكشف عن الجرمين من تحليل البصمات وغيرها مما صار علما له خبراء متخصصون. فأى طريق استخراج بما الحق وعرف العدل في ضوء النصوص الشرعية وجب الحكم بموجبها ومقتضاها والطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذاتها ، وإنما المراد غايتها التى هي المقاصد (٨٠).

شئون العقوبات :

ومثل مالا حظناه في شئون الحكم وشئون العدل نلحظه في شئون العقوبات والتعزيرات.

لقد سلكت الشريعة الإسلامية في تقرير العقاب الدنيوى مسلكين بارزين : المسلك الأول العقوبة النصية ، والمسلك الثاني العقوبة التفويضية ، وحكمة هذا التنوع كفالة راحة المجتمع وسعادته بقدر الإمكان.

فالعقوبة النصية كانت على ما يأخذ صفة الإجماع عند جميع الناس ، وفي جميع الأزمنة والأمكنة ، أما العقوبة التفويضية فبحسب ما يراه الحاكم في كل زمان ومكان وحال^(٨١) وهذا هو المعبر عنه عند الفقهاء باسم التعزير وحكمة هذا المسلك في العقاب ضمان استمرارية الشريعة وصلاحياتها في التطبيق لكل زمان ومكان ، لأن الجانب الأكبر الذي تركته الشريعة بدون حصر أو تحديد ، هو جانب متغير بتغير الأزمنة والأمكنة فلا يصلح معه التحديد ، لأن في التحديد جمود ووقوف بالشريعة عن مسيرة العصر^(٨٢).

فنصت الشريعة الإسلامية على القواعد في هذا المجال وتركت لولي الأمر تفصيلاته بما يتناسب في كل زمان ومكان ، فيقرر ما يشاء دون أن يخرج عن خط القواعد العامة التي رسمتها له الشريعة الإسلامية في كل أنظمة الحياة ، لأنها عقيدة وشريعة ودين وقانون.

ولما كانت الجرائم سلوك بشري ، والسلوك البشري متغير بتغير الأشخاص ، والأزمان والأمكنة ، فما يكون جريمة عند قوم لا يكون كذلك عند آخرين ، وما يكون جريمة في بيئة معينة لا يصلح أن يكون جريمة في بيئة أخرى^(٨٣) وهكذا .

فاقتضى هذا التغير عدم النص على عقوبة مسبقة فالتعزير من شأنه مسيرة الحياة وسد فجواتها بالعقاب المناسب على كل انحراف يقع ، وهذا التناسب يشمل الأشخاص والأزمنة والأمكنة ويتنوع بتنوع ذلك^(٨٤).

وباب التعزير باب واسع يستطيع ولي الأمر عن طريقه أن يفرض من العقاب ما يراه ملائما ويكون كافيا للزجر مانعا للإجرام مصلحا للجاني ، ويكون العمل بهذا أو في بالغرض وأجدى للمجتمع^(٨٥).

نخلص من ذلك إلى أن الشريعة الإسلامية تسير في خطين : خط ثابت محكم لا يتغير شرعه العلم الخبير على حكمة تامة ، وخط مرن متغير تحكمه نصوص وقواعد الخط الأول ، فكانت هذه الشريعة الإلهية بحق شريعة كاملة وافية ، صالحة لكل زمان ومكان وتسائر

البيئات ، وتلبي الحاجات، وتتسع لكل جديد مفيد من تجارب الحياة وأساليبها^(٨٦).

ثالثاً : قابلية النصوص لتعدد الأفهام^(٨٧)

إن معظم النصوص التي تعرضت للأحكام الجزئية والتفصيلية ، صاغها الشارع الحكيم صياغة تتسع لأكثر من فهم وأكثر من تفسير ، فيأتي باللفظ الحمل الذي يندرج تحته وجهان فصاعداً ، وقد أريد بهذا النوع التيسير على العباد وحفز همم أهل الاجتهاد لاستخراج الأحكام المناسبة لظروف الأمة من هذه النصوص المرنة^(٨٨).

وهذا ساعد على وجود المدارس المتنوعة والمشارب المتعددة في الفقه الإسلامي، فرأينا مدرسة الحديث ومدرسة الرأي ، وأهل الألفاظ والظاهر ، وأهل المعاني والمقاصد ، والمتوسطين المعتدلين. والأمثلة على ذلك كثيرة. ونكتفي بإيراد مثالين من القرآن الكريم. المثال الأول : ومن أمثلة هذا النوع أن يأتي التشريع بلفظ مشترك كما في قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (البقرة ٢٢٨).

فالقروء في الآية جمع (قراء) وهو في لغة العرب بمعنى (الحيض أو الطهر منه). فلفظ القراء يطلق حقيقة على الحيض والطهر أى بالأشتراك اللغوي بينهما^(٨٩). وبكل قال بعض الأئمة في احتساب عدة من تحيض وهما في الحقيقة متقاربان ، واللفظ يحتملهما ، فحمله بعضهم على الحيض ، وقال عدتها ثلاث حيض ، وآخرون على الطهر ، وقال عدتها ثلاثة أطهار^(٩٠) ولا ضير من الأخذ بأيهما ، والفارق الزماني بينهما يسير ، ولو شاء ربنا لحدد ذلك تحديداً ، ولكنه أراد التوسعة والتيسير^(٩١).

وبناء على ذلك اختلف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المراد من الآية ، وفي عدة المطلقة ؛ أهى ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات ؟ وكان الترجيح لأحد التفسيرين مبنيًا على أدلة وقرائن خارجية ، لأن اللفظ في ذاته صالح للمعنيين حقيقة^(٩٢). وتفصيل الخلاف مبسوط في كتب الفقه المختلفة وفي ذلك يقول الإمام الكاساني من علماء الحنفية: ^(٩٣) " اختلف أهل العلم فيما تنقضى به هذه العدة أنه الحيض أم الأطهار ؟ قال أصحابنا الحيض . وقال الشافعي الأطهار وفائدة الخلاف أن من طلق امرأته في حالة الطهر لا يحتسب بذلك الطهر من العدة عندنا حتى لا تنقضى عدتها ما لم تحض ثلاث

حيض بعده ، وعنده يحسب بذلك الطهر من العدة فتتقضى عدتها بانقضاء ذلك الطهر الذي طلقها فيه وبطهر آخر بعده. والمسألة مختلفة بين الصحابة رضى الله عنهم روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وأبي موسى الأشعري وأبي الدرداء وعباد بن الصامت وعبدالله بن قيس رضى الله عنهم أنه قالوا : الزوج أحق بمراجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة كما هو مذهبنا . وعن زيد بن ثابت وحذيفة وعبدالله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم مثل قوله وحاصل الاختلاف راجع إلى أن القرء المذكور في قوله سبحانه ثلاثة قروء . ما هو : الحيض أم الطهر ؟ فعندنا الحيض وعنده الطهر ، ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القرء من الأسماء المشتركة يذكر ويراد به الحيض ، ويذكر ويراد به الطهر على طريق الاشتراك فيكون حقيقة لكل واحد منهما كما في سائر الأسماء المشتركة من اسم العين وغير ذلك " ١ هـ. (٩٤)

المثال الثاني : في مسألة التيمم

قال تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم..) (النساء ٤٤) .

وقال تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) (المائدة ٦)

في هذا النص الكريم أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نتيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء في السفر ، وعند عدم القدرة على استعماله بسبب المرض .

ولما كان اسم الصعيد مشتركاً في لسان العرب ، فإنه مرة يطلق على التراب الخالص ، ومرة يطلق على جميع أجزاء الأرض الظاهرة. (٩٥) ، أما لفظ الطيب فيطلق على تراب الحرث ، وعلى الطاهر كما يطلق على الحلال (٩٦) .

وبناء على اشتراك هذين اللفظين ، اختلف العلماء فيما يجوز التيمم به . فاتفقوا على جواز التيمم بتراب الحرث الطيب ، واختلفوا في التيمم بما عدا التراب من أجزاء الأرض كالحجارة .

فذهب جمهور العلماء ومنهم الشافعية والحنابلة وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة إلى أن الصعيد في الآية هو التراب الخالص ، سواء وجد على وجه الأرض أو أخرج من باطنها

وله غبار يعلق باليد غير محترق^(٩٧).

وذهب مالك إلى أنه يجوز التيمم بكل ماصعد على وجه الأرض من أجزائها في المشهور عنه الحصى والرمل والتراب ، وزاد أبو حنيفة فقال : وكل ما يتولد من الأرض من الحجارة مثل النورة والزرنيخ والجص والطين والرخام والكحل^(٩٨).

ودلالة اشتقاق اسم الصعيد حملت مالكا وأصحابه أن يميزوا في إحدى الروايات عنهم التيمم على الحشيش وعلى الثلج ، لأنه يسمى صعيداً في أصل التسمية ، ولكن ابن رشد قال وهذا ضعيف^(٩٩).

فالاشتراك الذي في اسم (الصعيد) وكذلك الذي في اسم (الطيب) أدى إلى التوسع في فهمه.

نخلص من ذلك إلى أن معظم نصوص الشريعة الإسلامية جاءت في صورة مبادئ كلية وأحكام عامة ، ولم تتعرض للجزئيات والتفصيلات والكيفيات ، إلا فيما كان شأنه الثبات والدوام ، برغم تغير المكان والزمان كشتون العبادات والزواج والطلاق والموارث ونحوها من شئون الأسرة ، فقد عاجلته الشريعة بالتفصيل سداً لباب الابتداع والتجريف في أمور العبادة ، وحسماً للتزاع والصراع في أمور الأسرة ، وإرساء لدعائم الاستقرار في الجانبين معا ، وهما أخطر أمور الحياة.

أما فيما عدا ذلك مما يختلف تطبيقه باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد ، فكانت النصوص فيه - غالباً - عامة ومرنة إلى حد بعيد ، لئلا يضيق الشارع على الناس إذا ألزمهم بصورة جزئية معينة قد تصلح لعصر دون عصر ، أو لإقليم دون إقليم ، أو لحال دون آخر^(١٠٠).

وفي ذلك يقول سماحة الشيخ يوسف القرضاوى : إن الشارع الحكيم لم يرد أن يجعل نصوصه "لوائح" تنظيمية تفصيلية ، وإنما أرادها منارات هادئة لمن أراد السير ، لهذا اهتم بالنص على المبادئ والأهداف ، ولكن لم يعن بالنص على الوسيلة والأسلوب (إلا في أحوال خاصة لحكم وأسباب هامة) وذلك ليدع الفرصة لعقول البشر ، ويفسح الطريق لاجتهاد الإنسان المسلم كي يختار لنفسه الوسيلة المناسبة ، والصورة الملائمة لحاله وزمنه

وأوضاعه دون قيد أو حرج كما نرى ذلك في تطور نظام القضاء ، ونظام الحسبة ، ونظام الحكم في تاريخ المسلمين" (١٠١).

المطلب الثاني : تبدل الأحكام يتبدل المصالح

وهذه القضية - تبدل الأحكام يتبدل المصالح - مؤيدة بالبراهين الكثيرة ، مؤيدة بالسنة قولاً وعملاً وتقريباً ، وبالأثار والابحار ، فالتدرج في التشريع ونزول الأحكام تبعاً للحوادث والمناسبات يدل دلالة واضحة على تغير الأحكام تبعاً لتغير المصالح.

وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلى :

" وأما مجئ الأحكام عند المناسبات وتجدد الحوادث ، فيرشدنا إلى أن التشريع يسير مع المصالح ، وليس كل ما فيه لازماً لا يتغير ، وإلا لجاء مرة واحدة أحكامه مدونة محتومة بختم الدوام وعدم التغير ، وهذا إرشاد من الشارع الحكيم لولاة الأمور أن يلاحظوا الأحوال والظروف في أحكامهم وأقضيتهم" (١٠٢).

ومن المشاهد المعلوم أن المصالح تتغير بتغير الزمان وتتجدد بتجدد الأحوال ، فيلزم ذلك لا محالة تبدل الأحكام تبعاً لتبدل المصالح التي شرعت لها.

والمقصود بتبدل الأحكام في هذا المجال تبدل الأحكام الاجتهادية . أما الأحكام النصية من القرآن أو السنة فلا يملك أحد تبديلها أو تغييرها مهما كان شأنه ، فصفتها الثبات والدوام والاستمرار على ماهي عليه ، لأنها وحي من عند الله وليست رأياً بشرياً. ولقد عقدا بن القيم رحمه الله فصلاً كاملاً بعنوان " تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد" فقال ما نصه :

هذا فصل عظيم النفع جداً ، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف مالا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به ؛ فإن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة إن أدخلت فيها بالتأويل "أ.هـ (١٠٣).

ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يجيب عن السؤال الواحد بأجوبة مختلفة، وذلك لاختلاف أحوال السائلين فهو يجيب كل واحد بما يناسب حاله ، كالطبيب يعطى كل إنسان من الدواء ما يرى أنه أشفي لمرضه وأصلح لأمره.

وفي هذا المعنى ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، وأتاه آخر فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ ، والذي نهاه شاب "(١٠٤).

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرون إلى الأمر وما يحيط به من ظروف ، وما يتعلق به من مصالح ومفاسد ، ويقررون له الحكم المناسب وإن خالف ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس هذا إعراضا منهم عن شريعة الله أو مخالفة لرسول الله ، بل هو سر التشريع الذي فهموه ، ولولا علمهم بجواز مثل هذا لما أقدموا عليه متشاورين وبعد المشاورة مجتمعين.

وما موقفهم من الطلاق الثلاث (١٠٥) ، والدية ، واللقطة ، وتقسيم الغنيمة ، والزيادة في حد الخمر ، وتضمين الصناعات - بعد أن كانت في عهد النبوة على غير ذلك - إلا من هذا الوادى (١٠٦).

ولما قدم عمر بن الخطاب رضى الله عنه الشام ووجد معاوية بن أبي سفيان قد اتخذ الحجاب وأرخى الحجاب ، واتخذ المراكب النفيسة والثياب المائلة العلية ، وسلك ما يسلكه الملوك ، فسأله عن ذلك فقال : إنا بأرض نحن فيها محتاجون لهذا ، فقال له ، لا آمرك ولا أنهك . ويقول الإمام القرافي معلقا على ذلك : "ومعناه أنت أعلم بحالك هل أنت محتاج إلى هذا فيكون حسنا ، أو غير محتاج إليه فيكون قبيحا ، فدل ذلك من عمر وغيره على أن أحوال الأئمة وولاة الأمور تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والقرون والأحوال ، فلذلك يحتاجون إلى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديما ، وربما وجبت في بعض الأحوال " (١٠٧).

هذا موقف الصحابة. ثم جاء بعدهم التابعون وتابعوهم وسلكوا هذا المسلك فأفتوا بأشياء لم تكن من قبل كذلك . أفتوا بجواز التسعير مع نهي رسول الله صلى الله عليه

وسلم عنه لعدم وجود ما يقتضيه ، ولو كان لفعله ^(١٠٨) وكذلك ردوا شهادة الوالد لولده والزوج لزوجته والأخ لأخيه مع تجويز من قبلهم قبول الشهادة منهم ^(١٠٩).

ويقول الإمام القرافي في شأن ضرورة تجديد الفتوى ما نصه : " ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك ، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجره على عرف بلدك ، واسأله عن عرف بلده وأجره عليه ، وأفته به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك . فهذا هو الحق الواضح . والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين " ^(١١٠).

وقد روى عن عمر بن العزيز رضى الله عنه أنه قال : " تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور " ^(١١١).

ولما كان والياً على المدينة ، فكان يحكم للمدعي بدعواه ، إذا جاء بشاهد واحد ، وحلف اليمين ، فيعديم المدعى قائمة مقام الشاهد الثاني ، فلما ولي الخلافة ، وأقام في عاصمة الدولة بالشام لم يحكم إلا بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين فسل في ذلك فقال : لقد وجدنا أهل الشام على غير ما عليه أهل المدينة ^(١١٢).

وكان القاضي شريح يستحلف الرجل مع بيته ، وفي مرة استحلف مع بيته فكانه أبي أن يحلف ، فقال : ما كانت لأقضى لك بما لا تحلف عليه ، ولما قيل لشريح : ماهذا الذي أحدثت في القضاء ؟ قال : رأيت الناس قد أحدثوا فأحدثت.

قال أبو عبيد : إنما نرى شريحاً أوجب اليمين على الطالب مع بيته ، حين رأى الناس مدخولين في معاملتهم ، واحتاط لذلك.

وروى أن علياً رضى الله عنه استحلف رجلاً مع بيته ، فأبى أن يحلف . فقال : " لا أقضى لك بما لا تحلف عليه " .

ويعلق ابن القيم على ذلك فيقول : وهذا القول ليس ببعيد من قواعد الشرع ، ولا سيما مع احتمال التهمة ^(١١٣).

وروى عن العلامة الفقيه أبي محمد بن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة المشهورة في فقه المالكية ، وشيخ المذهب في عصره أنه أهدم له حائط من دراه وكان يخاف على نفسه

من بعض الفئات ، فاتخذ كلباً للحراسة ، وربطة في الدار، فلما قيل له إن مالكا يكره ذلك ، قال لمن كلمه : لو أدرك مالك زمانك لاتخذ أسداً ضارياً^(١١٤).

ولا شك أنه في كل مذهب من المذاهب المتبوعة ، يجد الباحث أمامه أمثلة عديدة تغيرت فيها الفتوى من علماء المذهب بتغير موجداتها ، من الأمكنة والأزمنة والأحوال والعوائد.

ويأتى ابن القيم بالقول الفصل في ذلك فيقول :

" ومن أفقئ الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمته وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل ، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبَّبَ الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمته وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم ، بل هذا الطبيب الجاهل ، وهذا المفتي الجاهل أضراً ما على أديان الناس وأبدانهم^(١١٥).

المطلب الثالث : سعة منطقة العفو المتروكة قصداً في التشريع

تمهيد : إن كل من يدرس الشريعة الإسلامية يدرك اتساع منطقة ما يسمى " بالعفو " أو الفراغ التي تركتها النصوص قصداً لاجتهاد المجتهدين في الأمة ليملاؤها بما هو أصلح لهم وأليق بزمانهم وحالهم ، مراعين في ذلك المقاصد العامة للشريعة ، مهتدين بروحها ومحكمات نصوصها^(١١٦).

أدلة منطقة العفو المتروكة قصداً في التشريع

قال تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم، عفي الله عنها والله غفور حلیم"(المائدة الآية ١٠).
وقال صلى الله عليه وسلم : " الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفي عنه " ^(١١٧).

وجاء عنه بلفظ آخر: ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً^(١١٨) ثم تلا :
(وما كان ربك نسياً)^(١١٩).

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ، ويتركون أشياء تقدرأ ، فبعث الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو وتلا: (قل لا أجد قيما أوحي إلى محرما على طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة ...) (١٢٠) إلى آخر الآية (١٢١).

وعن أبي ثعلبة الخشني رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها (١٢٢).

والخطاب في قوله " فلا تبحثوا عنها " للصحابة في زمن نزول الوحي ، حتى لا يترتب على بحثهم تشديد بزيادة التكاليف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث آخر : " ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه " (١٢٣).

ومن هذه النصوص نستدل على أن توسيع منطقة العفو أو الفراغ التشريعي لم يكن اعتباطاً ولا مصادفة ، وإنما هو أمر مقصود للشارع الذي أراد لهذه الشريعة العموم والخلود ، والصلاحية لكل زمان ومكان وحال (١٢٤).

أما كيف تملأ الأمة هذا الفراغ التشريعي أو مايسمى " منطقة العفو " التي تركتها النصوص قصداً كما ذكرنا ، فهناك طرائق ومسالك وآليات عديدة يختلف في تقديرها والأخذ بها فقهاء الإسلام ما بين قابل ورافض ، ومطلق ومقيد ، ومقل ومكثر.

من ذلك القياس بقيوده وشروطه ، وإن خالف فيه الظاهرية وبعض المعتزلة. وكذلك الاستحسان الذي أخذ به الحنفية والمالكية وجاء عن بعضهم أنه تسعة أعشار العلم.

وهناك الاستصلاح أو اعتبار المصلحة المرسلة وهي التي لم يوجد نص خاص من الشارع باعتبارها ولا بإلغائها. واشتهر الأخذ بها عند المالكية ، وإن كانت المذاهب الأربعة كلها قد أخذت بها عند التحقيق والتطبيق. كما يتضح ذلك بالاستقراء للكاتب في كل مذهب.

ومن ذلك أيضا العرف بقيوده وشروطه (١٢٥).

وهناك مصادر وأدلة أخرى لاستنباط الأحكام الشرعية فيما لا نص فيه يرجع إليها في كتب أصول الفقه المختلفة (١٢٦).

المطلب الرابع : الدعوة إلى احترام العمران وعدم الفساد

أوجبت الشريعة الإسلامية احترام العمران وعد الفساد في الأرض ، وشجعت الابتكار والاختراع في أمور الدنيا. ومما لاشك فيه أنه لا يتحقق ذلك إلا بالعلم النافع. لذا نجد الإسلام يحث على العلم ويشجع على طلبه كما أراده العلام العليم أداة لصحة الإيمان به ، وصلاح حياة خلقه ، وعمران كونهم . إذ لا صلاح للبشرية والكون الذي نعيش فيه إلا بالعلم ، به ترقى الأمم وتسمو في معتقدها وسلوكها ، وبعدمه تنحط ويخيم عليها الجهل وتنفشي فيها الفقر والتخلف والتقهقر والاضمحلال ، فلا حضارة بدون علم، بل لا حياة . وفي دعوة الإسلام للعلم تحقيق للحياة السعيدة المقرونة بالحضارة ومعطياتها ، فالله يهدي للتي هي أقوم (١٢٧).

قال تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (١٢٨).

والعلم اليوم بتطبيقاته التكنولوجية ووثباته الهائلة علم غربي بلا ريب ، لكن أسسه قد اقتبست من حضارتنا ، فهو في الحق بضاعتنا ترد إلينا (١٢٩).

ولقد ألف أحد علماء الغرب وهو (غوستاف لوبون) كتاب (حضارة العرب) وهو أعظم كتاب ألفه الغربيون في إنصاف الإسلام وحضارته (١٣٠).

وفي البلدان والأقاليم التي انتشرت فيها رسالة الإسلام يحدثنا التاريخ أنها انتقلت بفضل الإسلام إلى طور الحضارة والخلافة للإنسان على هذه الأرض ، وتغير كثير من مدار الأنشطة الإنسانية فيها من زراعة وتجارة ، وطب وعمران وغيرها ، وكان للعلم النصيب الأوفى في تحقيق ذلك (١٣١).

وفي ذلك يقول المفكر الغربي غوستاف لوبون : " إنه لا يوجد في التاريخ أمة كالمسلمين ذات أثر بارز ، فجميع الأمم التي اتصلوا بها اعتنقت حضارتهم وتفاوت ذلك من بيئة إلى أخرى (١٣٢).

وإذا كان الإسلام قد نجح في الماضي في بناء حضارة جديدة شائخة ، تطلعت إليها كثير من الأمم ، فإنه قادر في المستقبل على النهوض بالبشرية حضاريا بصورة أفضل بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر ، إذا ما تم تطبيق رسالته ومبادئه في الحياة في كل مجال ^(١٣٣).

فالأمة الإسلامية أحوج الأمم - اليوم إلى نظرات جادة ، تصحح بها علاقتها بإسلامها وتطور به منهجيتها التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيد لها شخصيتها المتميزة الحية التي تاهت عنها ، فأوشكت على الضياع ^(١٣٤).

عمارة الأرض.

من الأهداف الأساسية للحياة الإنسانية عمارة الأرض ^(١٣٥) وهو ما نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (سورة هود الآية ٦١) ومعنى (واستعمركم فيها) أى طلب عمارتكم لها ، وعدم إفسادها ، وهذا جزء من خلافة الإنسان في الأرض التي اختص الله بها آدم وذريته دون الخلائق جميعا ، وهي رتبة تطلعت إليها الملائكة فلم ينالوها يظهر ذلك في قوله تعالى :

(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) (البقرة الآية ٣٠) والخلافة والعمارة ضرب من العبادة لله تعالى ، والمؤمن الحق هو الذي يجمع بين العبادة والخلافة والعمارة في تكامل واتساق ، وبقدر ما يحقق الإنسان هذه المقاصد أو الأهداف يكون تقدمه حقا ، وبقدر إخفاقه فيها كلها أو بعضها يكون تخلفه.

والمسلمون لم يحققوا التقدم المنشود في الإسلام لأنهم في القرون الأخيرة لم يقوموا بعمارة الأرض كما أمرهم الله ، كما أنهم لم يقوموا بحق الخلافة كما ينبغي ، فسحبت القيادة من أيديهم وسادهم من كانوا له سادة ^(١٣٦).

فالشريعة الإسلامية تحض على عمارة الكون وتحديد الحياة بما يناسب كل عصر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : أنتم أعلم بشئون دنياكم ^(١٣٧).

لكن هذا التجديد ليس مطلقا ولكنه محكوم بقواعد الشريعة ووكلائها العامة ، فالإنسان وهو يجدد حياته في الكون والحياة عامة من مأكلا وملبس ومشرب ومسكن

مشروط بقاعدة عامة في الإسلام وهي : " لا ضرر ولا ضرر " ^(١٣٨). فكل شئ يباح لك أن تفعله وأن تتصرف فيه بإرادتك وحريتك الشخصية مرهون بهذه القاعدة ألا تضر نفسك أو تلحق مفسدة بغيرك ، ولا تقابل الضرر بالضرر . فلا يضر الإنسان غيره ابتداء ولا جزاء ^(١٣٩).

وهذه القاعدة أصل عام في الإسلام يطبق في كل شأن من شئون الحياة حتى في العبادة.

التحذير من الفساد والإفساد :

لقد حذر الإسلام من الفساد والإفساد في عبارات مؤثرة وألوان من البيان ، فاقطع جذور هذه الرذيلة من قلوب أهله وأحل محلها إنسانية لا تعدو عليها النوازع العدائية ^(١٤٠) قال تعالى تشنيعا على المفسد : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ، ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهادر) (سورة البقرة الآية ٢٠٤) .

ماذا حصدت البشرية مما يسمى تقدما ؟

انظر إلى نفايات المصانع الكيميائية القاتلة التي تحيرت البشرية في كيفية التخلص منها، وانظر إلى اختراق طبقة الأوزون. وانظر إلى مراكز بحوث التهجين بين البشر والحيوانات التي تدل على فوضى وضياح في توجيه تلك المراكز.

إن العقلاء من علماء الاجتماع والنفوس وغيرهم في الحضارات غير الإسلامية يرون حضارتهم الشائخة كالشجرة المنخورة التي يتوقع سقوطها والتي لا يأمن من يستظل بها ، ولا يستمتع من يأكل من ثمارها ^(١٤١).

إن الشريعة الإسلامية تحفظ الأنفس والأموال. والعقول وتصون الأعراض والنسل، وتقطع دابر الفساد ومنغصات الأمن الفردي والجماعي بالحدود الشرعية، والأخلاق تبني الأخوة والألفة بين النفوس المسلمة، بل تبني الألفة الإنسانية بين النفوس المسلمة والكافرة

(١٤٢)

فالشريعة الإسلامية لا تحارب الفساد فقط ولكنها تبني الإنسان فتبني كل غرائزه ودوافعه بطريقة لا ضرر فيها عليه ولا على الآخرين ، بل تعود عليه وعلى غيره بالسرور والسعادة والأمن والطمأنينة.

ولقد حذر الله المسلمين من إفساد ما تم إصلاحه في العالم فقال تعالى : (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين) (الأعراف الآية ٥٦).

ثم بين سبحانه أن النجاة في الآخرة متوقفة على التأدب بهذا الأدب الإلهي وهو عدم الفساد، فقال تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين) (القصص الآية ٨٣).

فالحث على النظافة والنظام واحترام حريات الآخرين مبادئ أساسية في الإسلام. إذ جعل إمطة الأذى عن الطريق صدقة ، يوضح ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول : الإيمان بضع وسبعون شعبة : فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان ^(١٤٣).

فإمطة الأذى شعبة من شعب الإيمان فأى رقى وأى حضارة وأى نظام فى أى بقعة فى الأرض تصل إلى هذا المستوى ؟

فالإسلام قد كفّل كل شئ للإنسان ولا ينقص إلا التطبيق العملى .
فالتطلع إلى بيئة نظيفة خالية من التلوث بجميع أنواعه رقى وحضارة وتحديد فى الحياة الإنسانية ، فالإسلام حضّ على ذلك وأوجه على أتباعه وجعله ديناً يدين به المسلم وتقرباً وطاعة لله عزوجل لمن فعله والتزام به.

وليس من شك فى أن الدين الإسلامى يقود البشرية فى كل عصورها إلى ما فيه خيرها وفلاحها مادام فى أبنائه علماء غير مترمّنين يجتهدون فى ضوء النصوص والقواعد العامة للتشريع ملاحظين فى ذلك التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم ^(١٤٤).

خلاصة :-

نخلص من ذلك إلى أن الأمة الإسلامية ستظل في حالة ترد وضياع ما لم تع هويتها وتبن من ثم تجديدها على ثوابت الإسلام ومتغيراته.

أما النجاح الجانبي الذي قد يظهر هنا أو هناك في فن معين ، أو موقف يتيم ، فإنه لن يحقق للأمة ههوضها المأمول الذي يحتاج نجاحات متكاثرة ، ومتواصلة لا بروقا خاطفة لا يلبث أن يعم بعدها الظلام.

فعود حميد نحو الهوية التي شردت عنها الأمة زمننا ، والتي لا نبجدها إلا في إسلامنا مبادئ عقدية ، وقيما خلقية ، ومناهج تشريعية ، وفكراً وحركة منضبطين بتوجيهات الروحى الآلهى^(١٤٥).

فالتجديد المنشود هو المبني على الإسلام بمفهومه الصحيح إسلام القرآن والسنة؛ سنة النبى صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده .. إسلام التيسير لا التعسير ، والتيسير لا التنفير ، والرفق لا العنف ، والتعارف لا التناكر ، والتسامح لا التعصب والجوهر لا الشكل ، والعمل لا الجدل ، والعطاء لا الادعاء ، والاجتهاد لا التقليد ، والتجديد لا الجمود ، والانضباط لا التسبب، والوسطية لا الغلو ولا التقصير.

هذا الإسلام وحده هو حبل النجاة لنا ولل البشرية من ورائنا ، وهو القادر على إنقاذ سفينة الحضارة قبل أن تغرق ونغرق كلنا معها.^(١٤٦)

هذا وإنى لم أحص أطراف هذا الموضوع وجوانبه المتشعبة ، لأن هذا مجال كتاب يؤلف ، لا بحث يعد ليلقى في مؤتمر . لذلك ركزت على الجوانب التي رأيت من وجهة نظرى أنها هامة.

نسأل الله جل في علاه أن يمن علينا بالعلم الغزير النافع والعمل الكثير الصالح، والتمسك بكتابه وسنة نبيه وأن يتوفانا مسلمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ثبت المراجع

(أ)

- الإسلام حضارة الغد للدكتور يوسف القرضاوى الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
- الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت الطبعة الثامنة ١٩٧٥م دار الشروق ، القاهرة.
- الأساس الثقافي للتربية الإسلامية للدكتور / عبدالرحمن بن زيد الزنيدى بحث مقدم للملتقى الإسلامي الأول لدول آسيا المنعقد في كولومبو - سريلانكا في الفترة من ٢٦ - ٢٨/٨/١٩٩٣م.
- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين للأستاذ عبدالوهاب عبدالسلام طويلة ، طبعة دار السلام، القاهرة سنة ٢٠٠٠م.
- إرواء الغليل في تفريغ أحاديث منار السيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- الاجتهاد في الإسلام للدكتورة نادية شريف العمرى ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان .
- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدكتور عبدالله بن عمر بن سليمان الدميحي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م دار طيبة ، الرياض.
- الأحكام السلطانية للماوردي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى تصحيح محمد حامد الفقى دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٣ / ١٩٨٣م.
- أدب القضاء للقاضى ابن أبى الدم الشافعى تحقيق الدكتور محي هلال السرحان ، مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٨٤م.
- أعلام الموقعين لابن القيم
- أصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين بدران طبعة دار المعارف ١٩٦٩.
- الاستشراق والتمشرون ما لهم وما عليهم للدكتور مصطفى السباعى ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٥.
- أسس ومنطلقات الحضارة الإسلامية في آسيا للدكتور سليمان الرحيلي : بحث مقدم للملتقى

الإسلامي الأول لدول آسيا المنعقد في كولومبو سيرلانكا في ٢٦-٢٨/٨/١٩٩٣.

- الأشباه والنظائر لابن نجيم مع شرحه غمز عيون البصائر للحموى. منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي . باكستان.
- الاجتهاد وإمكانه في هذا الزمان للدكتور صالح بن فوزان الفوزان : بحث بمجلة المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة العدد الأول السنة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

(ب)

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الطبعة السابعة ١٩٨٥ دار المعرفة ، بيروت . لبنان.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني الطبعة الثالثة ١٩٨٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان .

(ت)

- التقرير والتحجير لابن أمير الحاج على تحرير الكمال بن الهمام في علم الأصول ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان.
- الترغيب والترهيب للمنذرى طبعة دار الحديث الطبعة الأولى ١٩٨٤ .
- التعزيز في الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالعزيز عامر .
- تبصرة الحكام لابن فرحون .
- تاريخ المذاهب الإسلامية ، الشيخ محمد أبو زهرة طبعة دار الفكر العربي .
- تعليل الأحكام للشيخ محمد مصطفى شلي .
- التربية الإسلامية وأثرها في مواجهة التحدى الحضارى للدكتور / عبدالله بن محمد الزامل .
- بحث مقدم للملتقى الإسلامي الأول لدول آسيا سنة ١٩٩٣ .

(ج)

- جدد حياتك للشيخ محمد الغزالي - طبعة دار القلم دمشق ١٩٨٤ م.
- الجامع الصغير في تخريج أحاديث البشير النذير للسيوطي طبعة دار الفكر .

(ح)

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفه الدسوقي ، طبعة دار الفكر .

- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشي القفال تحقيق الدكتور ياسين أحمد درادكه ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م مكتبة الرسالة الحديثة.

(خ)

- الخصائص العامة للإسلام للدكتور يوسف القرضاوى ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ مكتبة وهبة . القاهرة.

- الخطاب الإسلامى وتحديات العصر للدكتور محمود حمدى زقزوق ، مقال منشور بجريدة اللواء الإسلامى العدد ١١٩١ السنة الثالثة والعشرون يوم الخميس ٥ من شوال ١٤٢٥هـ الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤م.

- خلق المسلم للشيخ محمد الغزالى ، طبعة دار القلم ، دمشق الطبعة الخامسة ١٩٨٥.

(د)

- الدماء فى الإسلام للشيخ عطية محمد سالم تخريج الأحاديث للدكتور صفوت حموده حجازى طبعة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م دار التيسير - القاهرة.

(ر)

- رؤية معاصرة لتحديد الخطاب الدينى للدكتور منيع عبدالحليم محمود ، مقالة منشورة بجريدة اللواء الإسلامى العدد ١١٩٥ (الخميس ٤ من ذى القعدة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤م).

(ش)

- شرح الاسنوى المسمى بنهاية السؤل على منهاج البيضاوى فى الأصول المطبوع مع التقرير والتحرير.

(ص)

- صحيح البخارى ، طبعة دار الحديث . القاهرة.

(ض)

- ضوابط المصلحة فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطى ، الطبعة الرابعة ١٩٨٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان.

(ط)

- الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم طبعة دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. تحقيق محمد حامد الفقى.

(ع)

- على طريق العودة إلى الإسلام ، رسم لمنهاج وحل لمشكلات للدكتور / محمد سعيد رمضان البوطى ، الطبعة الرابعة ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة دمشق.

(ف)

- فواتح الرحموت لابن نظام المطبوع مع المستصفي للغزالي ، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان.
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير للإمام محمد بن على الشوكاني طبعة دار الفكر بيروت لبنان سنة ١٩٨٤.
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى طبعة دار الريان.
- الفروق للإمام القرافي ، طبعة عالم الكتب ، بيروت.

(م)

- الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت. الجزء العاشر.
- المنهاج القرآن في التشريع للدكتور / عبدالستار فتح الله سعيد ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- المدخل في التعريف بالفقه الإسلامى وقواعد الملكية والعقود فيه للشيخ محمد مصطفى شلى دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ١٩٨٣م.
- معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للشريين ، طبعة دار إحياء التراث العربى ، بيروت، لبنان.
- المغنى لابن قدامة ، طبعة مكتبة الرياض الحديثة سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م.
- مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى.

(م)

- المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام للدكتور إبراهيم عطا شعبان طبعة ٢٠٠٤م.

- المعجم الوسيط
- مختار الصحاح
- مناهج الاجتهاد للدكتور محمد سلام مذكور طبعة جامعة الكويت ١٩٧٤م.

(ن)

- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية للدكتور / عبدالكريم زيدان ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

(و)

وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية

بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ والمطبوع سنة ١٤٠٤ / ١٩٨٤م.
من أصحاب الفضيلة :

- ١- د/ مصطفى الزرقا.
- ٢- د/ يوسف القرضاوي.
- ٣- الشيخ محمد صالح عثمان.
- ٤- د/ محمد سلام مذكور.
- ٥- د/ محمد الحبيب بالخوجة.

الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للدكتور محمد صدقي البورنو الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة.

الهوامش

- (١) د/ إبراهيم عطا شعبان : المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام ص ١٧٠.
- (٢) سورة المائدة الآية ٣.
- (٣) سورة النحل الآية ٨٩.
- (٤) د/ صالح بن فوزان الفوزان: الاجتهاد وإمكانه في هذا الزمان: بحث بمجلة المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة العدد الأول السنة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ ص ١٦٤.

(٥) سورة النجم الآيتان ٣ ، ٤ .

(٦) سورة طه الآيات من ١٢٣ إلى ١٢٦ .

(٧) د/ منيع عبد الحليم محمود : رؤية معاصرة لتجديد الخطاب الديني : مقالة منشورة بجريدة اللواء

الإسلامي العدد ١١٩٥ الخميس ٤ من ذى القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤م ص ٨ .

(٨) الإسلام حضارة الغد طبعة مؤسسة الرسالة سنة ٢٠٠ ص ٢٠٥ .

(٩) أنظر في ذلك : الشيخ محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة ، الطبعة الثامنة ١٩٧٥م دار

الشروق . القاهرة . ص ٩ ، ١٠ وأنظر في هذا المعنى : د/ عبدالرحمن بن زيد الزبيدي : الأساس

الثقافي للتربية الإسلامية : بحث مقدم للملتقى الإسلامي الأول لدول آسيا المنعقد في كولومبو -

سيرلانكا في الفترة من ٢٦ - ٢٨/٨/١٩٩٣م ص ٣١ .

(١٠) الشيخ محمود شلتوت : المرجع السابق - ص ١١ .

(١١) الشيخ محمد صالح عثمان : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي

الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ والمطبوع سنة

١٤٠٤ / ١٩٨٤م ص ١٦٦ .

(١٢) د/ مصطفى الزرقا : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي سالف

الذكر ص ٢٤٤ .

(١٣) د/ يوسف القرضاوى : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي

سالف الذكر ص ٧٠ .

(١٤) الشيخ محمد صالح عثمان : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية - البحث السابق - ص ١٧٠ .

(١٥) لسان العرب مادة (جدد) .

(١٦) المعجم الوسيط ج ١ ص ١٠٩ .

(١٧) مختار الصحاح ص ٩٥ .

(١٨) د/ محمد سلام مذكور : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي

الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ والمطبوع سنة

١٤٠٤ / ١٩٨٤م ص ٢٧٣ .

(١٩) سورة النحل الآية ٤٣ ، الأنبياء الآية ٧ .

(٢٠) د/ محمد سلام مذكور : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية - البحث السابق ص ٢٧١ .

- (٢١) الشيخ محمد الغزالي : جدد حياتك طبعة دار القلم دمشق ص ٢٢.
- (٢٢) د/ يوسف القرضاوى : الإسلام حضارة الغد ص ١٩١.
- (٢٣) د/ مصطفى الزرقا - المبحث السابق ص ٢٤١.
- (٢٤) د/ عبدا لرحمن زيد الزيندى: الأساس الثقافي للتربية الإسلامية- البحث السابق - ص ٥٩ ، ٦٠.
- (٢٥) د/ عبدا لرحمن بن زيد الزيندى - المرجع السابق - ص ٦٠.
- (٢٦) انظر في ذلك : الشيخ يوسف القرضاوى : الإسلام حضارة الغد ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠.
- (٢٧) الشيخ يوسف القرضاوى الإسلام حضارة الغد ص ٢٠٢.
- (٢٨) سورة الحج الآيتان ٤٠ ، ٤١.
- (٢٩) المجموع شرح المذهب للنووي مع تكملة السبكي وتكملة المطيعي ، طبعة مكتبة الإرشاد ، جده
جـ ١ ص ٥١ ، عبدا لوهاب عبد السلام طويلة : أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، طبعة دار
السلام ٢٠٠٠م القاهرة ص ٣٦.
- (٣٠) سورة النساء الآية ٨٤.
- (٣١) عبدا لوهاب عبد السلام طويلة : المرجع السابق - ص ٣٧.
- (٣٢) د/ عبدا لرحمن بن زيد الزيندى - البحث السابق - ص ٦٦.
- (٣٣) د/ يوسف القرضاوى : الخصائص العامة للإسلام ص ٢٢٨.
- (٣٤) د/ عبدا لرحمن بن زيد الزيندى : البحث السابق ، ص ٦٦.
- (٣٥) د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق - ص ٢٤١ ، ٢٤٢.
- (٣٦) د/ يوسف القرضاوى : الخصائص العامة للإسلام طبعة مكتبة وهبه ١٩٨١ ص ١٩٧.
- (٣٧) د/ منيع عبدالحليم محمود: رؤية معاصرة لتحديد الخطاب الإسلامى المقالة السابقة ص ٨.
- (٣٨) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني جـ ١ ص ١٤٠.
- الحديث رقم ١٠٣.
- (٣٩) د/ منيع عبدالحليم محمود : المقالة السابقة ص ٨.
- (٤٠) د/ محمد سلام مذكور - البحث السابق - ص ٢٧١.
- (٤١) حديث صحيح رواه عن أبي هريرة رضى الله عنه : أبو داود والحاكم في مستدركه والبيهقى
كما في الجامع الصغير جـ ١ الحديث رقم ١٨٤٥ ص ٢٨٢.

(٤٢) د/ محمود حمدي زقزوق : مقال منشور بجريدة اللواء الإسلامي تحت عنوان : الخطاب الإسلامي وتحديات العصر : العدد ١١٩١ السنة الثالثة والعشرون يوم الخميس ٥ من شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤ م.

(٤٣) د/ محمد سلام مذكور (البحث السابق) ص ٢٧٣.

(٤٤) مناهج الاجتهاد للدكتور محمد سلام مذكور جـ ٤ ص ٥ طبعة جامعة الكويت ١٩٧٤ م مشار إليه في بحثه السابق ص ٢٧٣ هامش (٣٥).

(٤٥) د/ نادية شريف العمرى : الاجتهاد في الإسلام ص ٢٥٥.

(٤٦) انظر في حكم الاجتهاد بحسب موضعه: التقرير والتحجير لابن أمير الحاج جـ ٣ ص ٢٩٢.

(٤٧) الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت جـ ١٠ مادة (تجديد) ص ١٥٥.

(٤٨) د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق - ص ٢٢٤. وانظر فواتح الرحموت لابن نظام المطبوع مع المستصفي جـ ٢ ص ٣٨٠ حيث يقول : والمختار أن الله حكما معينا في أفعال العباد أوجب طلبه ونصب عليه دليلاً " فمن أصابه فله أجران ومن أخطأه فله أجر.

(٤٩) فتح القدير ، طبعة دار الفكر جـ ١ ص ٤٩١.

(٥٠) حديث صحيح رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه : أبو داود والحاكم في مستدركه والبيهقي ،

كما في الجامع الصغير جـ ١ الحديث رقم ١٨٤٥ ص ٢٨٢.

(٥١) د/ محمد سلام مذكور - البحث السابق - ص ٢٧١.

(٥٢) حديث صحيح رواه ابن ماجه كما في الجامع الصغير جـ ٢ الحديث رقم ٩٧٧٣ ص ٧٣٣ .

(٥٣) الجامع الصغير جـ ٢ الحديث رقم ٩٧٧٤ ص ٧٣٤.

(٥٤) عبد الوهاب عبدالسلام طويلة : المرجع السابق - ص ٣٧.

(٥٥) حديث صحيح رواه عن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما أحمد في مسنده

والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه كما في الجامع الصغير جـ ١

الحديث رقم ٥٦٥ ص ٨٨.

(٥٦) شرح الاسنوى المسمى نهاية السؤل على منهاج البيضاوى في الأصول المطبوع مع التقرير

والتحجير جـ ٣ ص ٣١٣.

(٥٧) د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢.

(٥٨) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٧١.

- (٥٩) د/ عبدالستار فتح الله سعيد : المنهاج القرآني في التشريع الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص ٧٠٨ د/يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٩٠.
- (٦٠) سورة النساء الآية ٢٣.
- (٦١) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٩٠ ، د/ عبدالستار فتح الله سعيد : المرجع السابق ص ٤٨٨ ، ٤٩٠.
- (٦٢) سورة الشورى الآية ٣٨.
- (٦٣) د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق - ص ٢٤٤ ، د/ يوسف القرضاوى : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية - البحث السابق - ص ٩١ ، د/ عبدالله بن عمر بن سليمان الدميحي : الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة الطبعة الأولى ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م دار طيبة ص ١٥٨ : د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٤٩١ ، ٤٩٢ ، الشيخ محمد صالح عثمان - المبحث السابق - ص ١٥٥.
- (٦٤) الأحكام السلطانية. طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص ٧ ، ٨.
- (٦٥) أنظر أيضا الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى تصحيح محمد حامد الفقى دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ ص ٢٤.
- (٦٦) د/يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٩١ ، د/ محمد الحبيب بالخوجة : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام سالف الذكر ص ٣٦.
- (٦٧) حديث صحيح رواه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس رضى الله عنهما كما في الجامع الصغير ج ٢ الحديث رقم ٨٤١٨ ص ٥٦٧ ، الترغيب والترهيب للمنذرى ، طبعة دار الحديث ج ٣ الحديث رقم ٣٢٨٩ ص ١٩٦.
- (٦٨) الترغيب والترهيب ج ٣ الحديث رقم ٣٢٣٧ ص ١٨٤.
- (٦٩) فتح البارى بشرح صحيح البخارى للإمام ابن حجر العسقلانى طبعة دار الريان ج ١٣ ص ١٣٤.
- (٧٠) أنظر في ذلك : د/ مصطفى الزرقا - البحث السابق - ص ٢٤٥.
- (٧١) حديث صحيح رواه الإمام البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه في كتاب العلم ج ١ ص ٢٢ ، ٢٣ طبعة دار الحديث - القاهرة.
- (٧٢) خلق المسلم طبعة دار القلم دمشق ص ٤٧.
- (٧٣) د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٧١٠ ، ٧١١.

- (٧٤) حيث قال تعالى : فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون (سورة النحل الآية ٤٣)
- (٧٥) د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .
- (٧٦) سورة النساء الآية ٥٨ .
- (٧٧) سورة المائدة الآية ٤٩ .
- (٧٨) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٩٢ ، ٩٤ ، د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق ص ٢٤٤ : د/ عبدالكريم زيدان : نظام القضاء في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى ١٩٨٤ مطبعة العاني - بغداد ص ٤٥ .
- (٧٩) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان تحقيق محمد حامد الفقهى ص ٢٣٩ وانظر أيضا كتاب أدب القضاء للقاضي ابن أبي الدم الشافعى تحقيق الدكتور محي هلال السرحان مطبعة الارشاد . بغداد ١٩٨٤ ج ١ - ص ١٤١ .
- (٨٠) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (٨١) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ص ٢٨٠ ، ٢٩٩ ، د/ يوسف القرضاوى مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص ١٢١ .
- (٨٢) انظر في ذلك : د/ عبدالعزيز عامر : التغير في الشريعة الإسلامية ص ٧٣ ، ٧٤ ، د/ مصطفى الزرقا : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : البحث السابق ص ٢٣٥ وانظر أيضا كتابنا المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام ص ٥٢١ .
- (٨٣) أنظر في ذلك : تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٢٩١ .
- (٨٤) د/ إبراهيم عطا : المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام ص ٥٢٢ .
- (٨٥) د/ عبد العزيز عامر : التعزيز في الشريعة الإسلامية ص ٧٣ ، د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٤٩٢ .
- (٨٦) د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٤٩١ وانظر أيضاً : د/ محمد سعيد رمضان البوطى : على طريق العودة إلى الإسلام (رسم لمنهاج وحل لمشكلات) الطبعة الرابعة ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة دمشق ص ٩٧ .
- (٨٧) انظر في ذلك : بحث الدكتور يوسف القرضاوى السابق الإشارة إليه ص ٩٦ .
- (٨٨) د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٧١١ .

- (^{٨٩}) الشيخ عطية محمد سالم : الدماء في الإسلام : تخريج الأحاديث د/ صفوت حموده حجازي ، الطبعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م دار التيسير بالقاهرة ص ٢٣٣ ، ٤٢٠ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصر لابن رشد الطبعة السابعة ١٩٨٥ دار المعرفة بيروت - لبنان ص ٨٩ ، عبد الوهاب عبدالسلام طويلة : أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ص ٩٧ .
- (^{٩٠}) أستاذنا الدكتور محمد مصطفى شليبي - المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي .. ص ١١٤ ، الإمام محمد أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢٥٢ .
- (^{٩١}) د/ عبدالستار فتح الله سعيد - المرجع السابق - ص ٧١٢ .
- (^{٩٢}) عبد الوهاب عبدالسلام طويلة : المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- (^{٩٣}) انظر في بسط الخلاف الفقهي في ذلك : بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٩٣ .
- (^{٩٤}) أنظر عكس هذا الرأي في مذهب الشافعية : معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشرييني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان ج ٣ ص ٣٨٥ ، وأنظر في مذهب المالكية : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفه الدسوقي ج ٢ طبعة دار الفكر ص ٤٦٩ ، أما الحنابلة فاختلقت الرواية عن أحمد فروى أنها الحيض والرواية الثانية أن القروء الأطهار . راجع في ذلك المغني لابن قدامة طبعة مكتبة الرياض الحديثة سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ج ٧ ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .
- (^{٩٥}) بداية المجتهد - المرجع السابق - ج ١ ص ٧١ .
- (^{٩٦}) عبد الوهاب عبدالسلام طويلة - المرجع السابق - ص ١٠٩ .
- (^{٩٧}) أنظر في تفصيلات الخلاف : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشي القفال ، تحقيق الدكتور ياسين أحمد درادكة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م مكتبة الرسالة الحديثة ج ١ ص ٢٣٢ ، المغني لابن قدامة ج ١ ص ٢٤٧ . معنى المحتاج ج ١ ص ٩٦ .
- (^{٩٨}) بدائع الصنائع ج ١ ص ٥٣ .
- (^{٩٩}) بداية المجتهد ج ١ ص ٧١ .
- (^{١٠٠}) د/ يوسف القرضاوي : البحث السابق - ص ٩٠ ، د/ محمد سلام مذكور : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية : ص ٢٦١ ، د/ مصطفى الزرقا : البحث السابق ، ص ٢٤٦ ، د/ عبدالستار فتح سعيد : المرجع السابق - ص ٤٩٠ .
- (^{١٠١}) وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية - البحث السابق - ص ٩٢ .
- (^{١٠٢}) تعليل الأحكام ص ٣٠٧ .

- (^{١٠٣}) أعلام الموقعين جـ ٣ ص ٣.
- (^{١٠٤}) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى جـ ٣ الحديث رقم ٢٢٨٢ ص ٢٦٤ وجاء فيه (روى البيهقي عن عائشة رضی الله عنها "أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ، ونهى عنها الشاب وقال : الشيخ يملك إربه ، والشاب تفسد صومه".
- (^{١٠٥}) انظر في تفصيل هذه المسألة : أعلام الموقعين لابن القيم ص ٣٠ ، ٣١.
- (^{١٠٦}) أستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلبى : تعليل الأحكام ص ٣٠٩ ، د/ بدران أبو العينين: أصول الفقه ص ٧ ، ٨ ؛ د/ محمد سلام مذكور - البحث السابق ص ٢٧٤.
- (^{١٠٧}) الفروق جـ ٤ الفرق الثانى والخمسون والمائتان ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.
- (^{١٠٨}) د/ محمد سعيد رمضان البوطى : ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ١٨٢ ، ١٨٣.
- (^{١٠٩}) الشيخ محمد مصطفى شلبى : تعليل الأحكام ص ٣٠٩ ، د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ١٣٩ ، د/ محمد سلام مذكور : البحث السابق ص ٢٧٥.
- (^{١١٠}) الفروق جـ ١ الفرق الثامن والعشرون بين قاعدة العرف القولي وقاعدة العرف الفعلي ص ١٧٧
- (^{١١١}) الفروق للقرافى جـ ٤ ص ١٧٩.
- (^{١١٢}) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق ص ٢٢٤.
- (^{١١٣}) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ١٤٦.
- (^{١١٤}) شرح العلامة رزق على الرسالة طبعة الجمالية بمصر جـ ٢ ص ٤١٤ مشار إليه في البحث السابق للدكتور يوسف القرضاوى ص ١٤٠ ، الخصائص العامة للإسلام ص ٢٢٥
- (^{١١٥}) أعلام الموقعين جـ ٣ ص ٧٨.
- (^{١١٦}) د/ يوسف القرضاوى - البحث السابق - ص ٧٢٢.
- (^{١١٧}) رواه الترمذى وابن ماجه عن سلمان الفارس رضى الله عنه . وقال الترمذى حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وسألت البخارى عن هذا الحديث فقال لا أراه شفوذا (سنن الترمذى جـ ٤ ص ٢٢٠) ورواه ابن ماجه في كتاب الأطعمة ، باب أكل الجبن والسمن جـ ٢ ص ١١١٧.
- (^{١١٨}) رواه البزار والحاكم وصححه كما في البحث السابق للدكتور يوسف القرضاوى ص ٧٢.
- (^{١١٩}) سورة مريم الآية ٦٤
- (^{١٢٠}) سورة الأنعام الآية ١٤٥.

(١٢١) رواه أبو داود في كتاب الأطعمة باب ما لم يذكر تحريمه ، وسكت عنه الحديث رقم ٣٦٥٢ في مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ج٥ ص ٣١٤.

(١٢٢) أخرجه النووى في الأربعين النووية وقال حديث حسن، ورواه الدارقطنى وغيره؛ قال ابن حجر الهيثمى في فتح المبين لشرح الأربعين: وصححه ابن الصلاح ومن حسنه أيضا الحافظ أبو بكر السمعانى في أماليه أ، هـ) فتح المبين لشرح الأربعين ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

(١٢٣) حديث صحيح رواه عن أبي هريرة رضى الله عنه : أحمد في مسنده ومسلم والنسائى وابن ماجه كما في الجامع الصغير ج١ الحديث رقم ٤٣٢٥ ص ٦٦٤.

(١٢٤) د/ يوسف القرضاوى : البحث السابق - ص ٧٣ ، وأنظر أيضاً في هذا الخصوص : البحث السابق للدكتور محمد سلام مذكور ص ٢٧٢.

(١٢٥) انظر في ذلك : د/ يوسف القرضاوى : الخصائص العامة للإسلام ص ٢٢٠. د/ محمد سلام مذكور : البحث السابق ، ص ٢٧٣.

(١٢٦) راجع في تفصيل القول في هذه الأدلة : أصول الفقه لأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران ص ٢٩٦ وما بعدها.

(١٢٧) د/ سليمان الرحيلى : أسس ومنطلقات الحضارة الإسلامية في آسيا : بحث مقدم للملتقى الإسلامى الأول لدول آسيا المنعقد في كولومبو - سيرانكا ٢٦-٢٨/٨/١٩٩٣ م ص ٧٨.

(١٢٨) سورة الزمر آية ٩.

(١٢٩) د/ يوسف القرضاوى : الإسلام حضارة الغد ص ٢٠٤.

(١٣٠) د/ مصطفى السباعي : الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم ، طبعة المكتب الإسلامى ١٩٨٥ ص ٦١.

(١٣١) د/ سليمان الرحيلى - البحث السابق - ص ٧٩.

(١٣٢) محمد ضياء شهاب : تعليقات مفيدة على كتاب المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى للسيد علوى طاهر الحداد ، عالم المعرفة ، جدة سنة ١٩٨٥ ص ٩ ، وقد أشار إليه د/ سليمان

الرحيلى في بحثه السابق ، ص ٨٢ هامش (٢٠).

(١٣٣) د/ سليمان الرحيلى - البحث السابق - ص ٧٨.

(١٣٤) د/ عبدالرحمن بن زيد الزنيدى - البحث السابق - ص ٢٩.

(١٣٥) انظر في ذلك : د/ يوسف القرضاوى : الإسلام حضارة الغد ص ١٩٦.

(١٣٦) د/ يوسف القرضاوى - المرجع السابق - ص ١٩٧.

(١٣٧) حديث صحيح رواه الإمام مسلم عن أنس وعائشة رضى الله عنهما كما في الجامع الصغير

ج ١ الحديث رقم ٢٧١٤ ص ٤١٦.

(١٣٨) أنظر في شرح هذه القاعدة : الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للدكتور محمد صدقى

البيرونى ، الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة ص ٧٧. وهذه القاعدة نص حديث نبوى في رتبة

الحسن أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا.

(١٣٩) الأشباه والنظائر لابن نجيم مع شرحه غمز عيون البصائر للحموى ج ١ ص ١١٨.

(١٤٠) الشيخ/ محمد صالح عثمان: وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية - البحث السابق - ١٥٨.

(١٤١) د/ عبدالله بن محمد الزامل : التربية الإسلامية وأثرها في مواجهة التحدى الحضارى : بحث

مقدم للملتقى الإسلامى الأول لدول آسيا المنعقد في كولومبو في الفترة من ٢٦ - ٢٨/٨/

١٩٩٣ ص ٣٢٤.

(١٤٢) د/ عبدالله بن محمد الزامل : البحث السابق - ص ٣٢٧.

(١٤٣) حديث صحيح رواه كل من مسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجة عند أبى هريرة رضى الله

عنه ، كما في الجامع الصغير ج ١ الحديث رقم ٣٠٩٦ ص ٤٧٨.

(١٤٤) د/ محمد سلام مذكور - البحث السابق - ص ٢٦٢.

(١٤٥) د/ عبدالرحمن بن زيد الزنيدى - البحث السابق - ص ٦٧.

(١٤٦) د/ يوسف القرضاوى : الإسلام حضارة الغد ص ٢٠٧.